هناك وجهات نظر كثيرة حول التنمية المستدامة من طرف الهيئات والمؤسسات الدولية

سنتطرق على سبيل المثال لوجهة نظر البنك العالمي:

في مواجهة الانتقادات التي أفرزتها خبرة التنمية في الستينات و السبعينات بشأن تزايد الفروق في توزيع الدخول و الثروات و تزايد معدلات البطالة و انتشار الفقر تبنى البنك الدولي سياسات إعادة التوزيع مع النمو و الهجوم المباشر على الفقر. حيث و في عام ١٩٩٩ أعلن البنك على مبادرة جديدة أطلق عليها" :الإطار الشامل للتنمية "تستند إلى إعادة النظر في السياسات الليبيرالية للإصلاح الاقتصادي و التنمية وإلى طرح جديد لمفهوم التنمية و مؤشراتها. و تأتي هذه المبادرة في أعقاب تصاعد النقد لسياسات الليبيرالية الاقتصادية الجديدة التي لم تسفر.- برغم أعبائها الباهظة-عن تنمية تذكر في الدول النامية. والتي أدت إلى كوارث إطاحة بما حققته في سنوات طوال بعض الدول الأسيوية حديثة التصنيع من مكاسب خلال أيام قلائل)الأزمة الأسيوية في صيف ١٩٩٧ . (

و الفكرة وراء تقديم "الإطار الشامل للتنمية "كما يطرحها رئيس البنك الدولي هي أن خبرات التنمية السابقة تشير إلى أن السعي لتحقيق النمو الاقتصادي كثيرا ما جرى على حساب التنمية الاجتماعية، و أن اعتبارات التوازنات المالية و استقرار الاقتصاد الكلي قد طغت على الاعتبارات المتصلة بالجوانب الهيكلية و الاجتماعية و البشرية للتنمية .

من جهة أخرى فقد أثبتت خبرات التنمية السابقة - حسب البنك دائما-أن العلانية و الشفافية و المشاركة هي أمور مهمة للتنمية، و يتصل بهذه الأمور أمران آخران يؤكد البنك على أهميتهما :

)١ - (إبراهيم العيسوي. التنمية في عالم متغير. دار الشروق مصر،٢٠٠٠،ص ٨٤

١ .أهمية بلورة رؤية طويلة المدى للتنمية في مقابل الاكتفاء بسياسات قصيرة المدى للإصلاح و التكيف فيما سبق .

٢ .أهمية امتلاك الدولة لهذه الرؤية. بمعنى أن تكون هذه الرؤية نابعة من الدولة ذاتها، لا من الهيئات المانحة للمعونات .

و في نظر البنك أن مراعاة هذه الاعتبارات جميعا بما يؤمن فعالية أكبر في تنفيذ استراتيجيات التنمية ' و تخفيض الفقر تستلزم توافر مقاربة شمولية لتحديات التنمية. وبلورت إطار كلي يتكامل فيه الجانب الاقتصادي و المالي الكلي مع الجانب الهيكلي و الاجتماعي و البشري. و هذا هو الإطار الشامل للتنمية الذي يروج له البنك الدولي .

لكن ينبغي تحاشي المبالغة في بناء آمال عريضة على هذا التوجه الجديد للبنك الدولي و ذلك لاعتبارات إن البنك الدولي- وما يدور في فلكه من مؤسسات دولية -موازاة مع تبنيه لاستراتيجيات و سياسات جديدة و محددة للنمو' فان موقفه هذا إنما ينطوي على رفض أمور معينة. فالذين يشددون اليوم على التنمية العادلة يتفقون على رفض التفاوتات الكبيرة في

توزيع الدخول و الثروات، كما أنهم يستنكرون شيوع الفقر' لكنهم لا يتفقون على الحدود التي يجب الوصول إليها في تضييق هذه التفاوتات، أو النسبة المعقولة التي يتعين الوصول إليها عند السعي لتخفيض نسبة الفقراء .

كما يمتد لاتفاق هؤلاء إلى دور الحكومة و دور الأسواق، فالمتفق عليه هو رفض التدخل الحكومي واسع النطاق' و رفض إهمال آليات السوق' لكن شق الخلاف واسع حول ماهية التدخل المعقول من جانب الحكومة و حدوده و مجالاته'المدى الذي يمكن الذهاب إليه في عمل الأسواق دون التدخل .

-أخيرا فان تجديد البنك الدولي لفكرة التحول المجتمعي يفقد الكثير من جاذبيته و مغزاه طالما انه لم يحدد اتجاه هذا التحول)أي التحول إلى أي نوع من المجتمعا (،و غرضه النهائي، فهو يكتفي بأن يذكر أن المهم هو التحول إلى مجتمع أكثر انفتاحا دون أن يتطرق إلى المضمون الاجتماعي و الاقتصادي لهذا المجتمع .